شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

ضبابية التشخيص في استمرار ازمة الطاقة الكهربائية. الاسباب الحقيقة:

د. كريم وحيد

26 ايار 2026

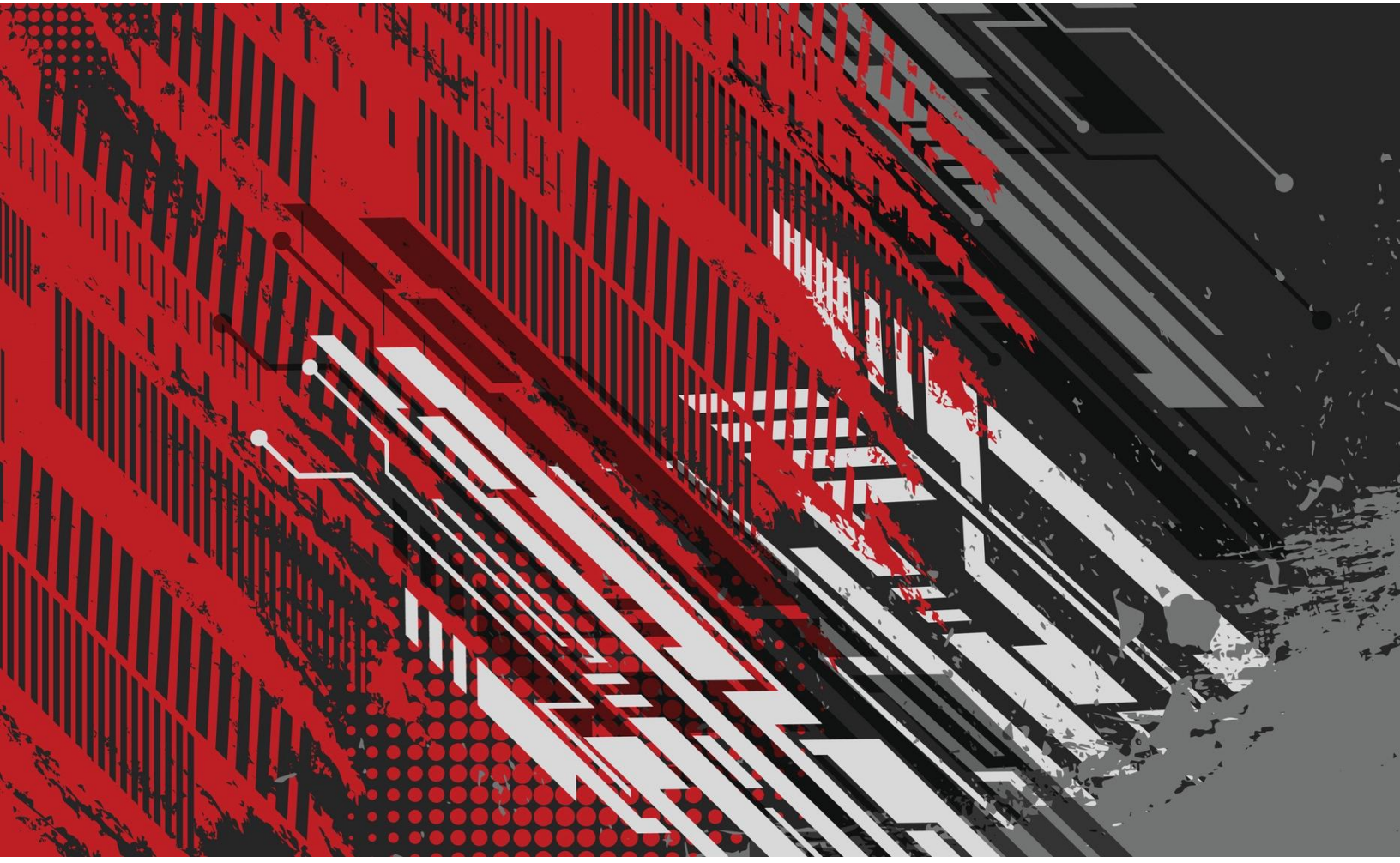

حقوق النشر محفوظة © 2026 | iraqieconomists.net| info@iraqieconoists.net | الهاتف: ٠٠٩٦٤٧٨٦٦٢٩٦٦٠٠+| منذ عام ٢٠٠٩

ضبابية التشخيص في استمرار ازمة الطاقة الكهربائية. الاسباب الحقيقة:

عندما تفتقد الدولة الادارة الاستراتيجية لقطاع الطاقة، سيتأثر حتما اداء الحكومة لهذا الملف المهم في تأثيره والهش في تركيبته لضمان امنها القومي للطاقة.

ان استمرار ازمة الكهرباء اساسا هي فشل في آلية التنسيق مع قطاعات الطاقة الاخرى وفي التخطيط المالي لإدامة عمل قطاع الكهرباء وتوفير الوقود اللازم بأنواعه لتشغيل محطات الانتاج. اضافة الى توغل التدخلات السياسية الحزبية بفرض قيادات غير متخصصة لإدارة قطاعات وزارة الكهرباء في الانتاج والنقل والتوزيع.

والتي يمكن وصفها في المؤشرات ادناه:

1.تغيير قيادات القطاع المهنية لخضوعه لشروط المحاصصة الطائفية حيث أصبح قطاع الكهرباء واحداً من بين أهم أدوات الصراعات والمناكفات والتسقيطات السياسية لكي لا يسجل النجاح باسم هذه الكتلة السياسية أو تلك.

2.حيود وزارة الكهرباء عن برنامج الخطة الاستراتيجية المركزية التي تم اطلاقها في عام 2006 وتم عرضها في مجلس النواب بإشراف البرنامج الانمائي للأمم المتحدة والبنك الدولي وتم توسيعها في عام 2010 الى عام 2030 من قبل شركة بارسنز برنكرهوف، والى استثمار الزمن المهم والاسراع في إنجاز ما بدأت به الوزارة سابقا في بناء المحطات الاستراتيجية المتعاقد عليها والتي وضعت وفق برنامج زمني دقيق خطط له وبفترات انجاز زمنية قياسية.

3.عدم إيفاء وزارة النفط بالتزاماتها، وذلك بسبب "تلكؤها وتأخرها" في إنشاء البنى التحتية الخاصة بتوفير الوقود المطلوب لتشغيل محطات انتاج الطاقة الكهربائية، من التأخر في انشاء مصافي جديدة، وانشاء شبكة جديدة لخطوط الانابيب، واستثمار الغاز الطبيعي بنوعيه الغاز المصاحب الذي يحرق بكميات كبيرة بمقدار 1700 مليون قدم مكعب يوميا والغاز الحر من المكامن الغازية وبمقدار 1600 مليون قدم مكعب يوميا. والتي تكفي لتشغيل 10 الاف ميكا واط اضافية.

4.فرضت على وزارة الكهرباء في عامي 2014 و2015 أربعة مشاريع استثمارية لمحطات غازية بسعة اجمالية مقدارها 8340 ميكاواط لإنتاج الطاقة الكهربائية ثم توسعت لاحقا إلى ١١ الف ميكاواط , اضطرت فيها وزارة الكهرباء لالتزامات تعاقدية مع الشركات الاستثمارية ان توفر وزارة لكهرباء كميات الغاز الطبيعي اللازمة لتشغيل المحطات الاستثمارية من خلال تخصيص الغاز المجهز والمستورد من جمهورية ايران الاسلامية والمتعاقد اساساً لتشغيل بعض محطات انتاج الطاقة الغازية التي تم تنفيذها ضمن خطة الوزارة لزيادة اتاحتها الانتاجية ولتوسيعها الى مرحلة الدورة المركبة لإضافة قدرات انتاجية جديدة وبدون استخدام وقود اضافي.

5.أزمة الكهرباء، سبق ولا نزال سباقين في التحذير من خطأ استقراء الازمات وحدوثها في تجهيز الطاقة الكهربائية. وأتمنى ان لا يكون الاستقراء اعلانا سياسيا لامتصاص غضب المواطن في تظاهراته الصيفية.

6.القدرات المؤسسة الانتاجية العائدة لوزارة الكهرباء بمقدار 34 ألف ميكاواط وبدون القدرات المؤسسة للمشاريع الاستثمارية والبالغة بحدود ١١ ألف ميكاواط، تشكل منها قدرات متضررة من جراء عدوان داعش الارهابي بمقدار 4 الاف ميكاواط و16 ألف ميكاواط معطلة بسبب محددات تشغيلية لعدم تنفيذ اعمال الصيانة الوقائية والتأهيل او متوقفة بسبب اعطال فنية ونقص مواد احتياطية تتطلب فيها مبالغاً ليست بكبيرة. اضافة الى توقف مشاريع جديدة كانت تحت الانشاء بمقدار 4700 ميكاواط بسبب النقص في التمويل لإكمالها. حيث ان الانتاج المتوقع من القدرات الانتاجية العائدة للوزارة ستكون بين (16-17) ألف ميكاواط، وستنخفض هذه القدرات عند عدم توفير المبالغ لإدامتها.

7.اعادة القدرات المتضررة والمعطلة والبالغة بمقدار 16 ألف ميكاواط وبمراحل وحسب برنامج زمني لا يزيد عن السنتين بضمنها اكمال القدرات المتضررة من جراء عدوان داعش والبالغة ٣ الاف ميكاواط وخلال فترة ثلاث سنوات. وكذلك الاسراع باستئناف العمل بالمشاريع الجديدة المتوقفة والتي ستضيف قدرات انتاجية جديدة بمقدار 4700 ميكاواط.

8.ايقاف احالة اي مشاريع جديدة استثمارية خاصة المقرة بإملاءات سياسية غير المدروسة وبغياب اقرار قانون تنظيم الكهرباء ولحين اكمال تنفيذ المشاريع المتوقفة واعادة القدرات الانتاجية المعطلة.

9.التركيز على توسيع قطاع النقل وازالة الاختناقات وتحديث قطاع التوزيع بتحويل الشبكات الهوائية الى ارضية لتخفيض نسبة الضياعات التي وصلت الى 42% ولمنع ظاهرة التجاوز على الشبكة، كما هو في شبكتي زيونة واليرموك منذ 2010 والتي لم تتوسع بعدها في مناطق اخرى في بغداد. او المحافظات.

10.منع تجاوز المحافظات على حصصها ومنع تدخل المحافظين في عمل مراكز السيطرة ورفع اجهزة حماية تردد المنظومة الكهربائية التي سببت انطفاءات مناطقية في الشبكة الوطنية.

11.تفعيل قانون تحصيل الديون الحكومية رقم 56 لسنه 1977 بشأن تعظيم استيفاء اجور الكهرباء.

ان لم يتم اعتماد وتنفيذ هذه المؤشرات فأن ازمة الكهرباء ستستمر بسبب جهل ادارات الدولة العليا في ترتيب أولوياتها وفي تطوير اداء مؤسسة الكهرباء بشكل خاص والطاقة بشكل عام مما سيجعل مؤسسة الكهرباء مؤسسة هشة في اختراقها من قبل مافيات فساد المال السياسي وادواتها.

عن الكاتب: د. كريم وحيد. وزير الكهرباء العراقي الأسبق

عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنّية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتباها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600